المرحلة الثانية: مرحلة الستينيات

01- الاقتصاد المزدوج: يُعدّ مفهوم **الاقتصاد المزدوج** من المقاربات الأساسية في تفسير إشكالية التنمية في الدول النامية، وقد ارتبط بأعمال الاقتصادي W. Arthur Lewis، حيث ينطلق من فرضية وجود ازدواجية هيكلية داخل الاقتصاد، تتمثل في قطاعين متباينين في الخصائص والأداء. يتمثل القطاع الأول في **القطاع التقليدي**، وغالبًا ما يكون زراعيًا أو ريفيًا، ويتميز بانخفاض الإنتاجية، واعتماده على أساليب بدائية، ووجود فائض في اليد العاملة (بطالة مقنّعة)، بحيث يمكن سحب جزء من العمالة منه دون التأثير على مستوى الإنتاج. أما القطاع الثاني فهو **القطاع الحديث**، الذي يشمل الصناعة والخدمات الحضرية، ويتميّز بارتفاع الإنتاجية، واستخدام التكنولوجيا، واعتماده على رأس المال والتنظيم الحديث.

ترى هذه النظرية أن عملية التنمية الاقتصادية تقوم أساسًا على **انتقال فائض العمالة** من القطاع التقليدي إلى القطاع الحديث، حيث يتم توظيفهم بأجور أعلى نسبيًا من مستوى الكفاف السائد في الريف، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وتحقيق فائض في الأرباح. ويُعاد استثمار هذا الفائض داخل القطاع الحديث، مما يسمح بتوسيعه وخلق فرص عمل جديدة، فتستمر عملية التحول الهيكلي بشكل تدريجي. ومع مرور الوقت، يتقلص حجم القطاع التقليدي لصالح القطاع الحديث، إلى أن يصل الاقتصاد إلى مرحلة يصبح فيها فائض العمالة مستنفدًا، وهو ما يُعرف بـ **نقطة التحول(Lewis Turning Point)** ، حيث تبدأ الأجور في الارتفاع نتيجة ندرة اليد العاملة.

كما تؤكد هذه المقاربة على دور **الاستثماروالتراكم الرأسمالي** في دفع عملية التحول، إضافة إلى أهمية السياسات الحكومية في دعم التصنيع، وتطوير البنية التحتية، وتحسين التعليم والتكوين المهني لرفع إنتاجية العمال. غير أن التطبيق الواقعي لهذه النظرية كشف عن عدة اختلالات، من أبرزها **ظهور البطالة الحضرية** نتيجة الهجرة الريفية السريعة التي تفوق قدرة القطاع الحديث على الاستيعاب، إضافة إلى توسع الاقتصاد غير الرسمي، واستمرار الفجوة التنموية بين الريف والمدينة. كما انتُقدت النظرية لافتراضها أن القطاع الحديث قادر دائمًا على امتصاص فائض العمالة، وهو ما لا يتحقق في كثير من الدول النامية بسبب ضعف الاستثمار أو اختلال السياسات الاقتصادية.

نقد النظرية: رغم الأهمية التحليلية لنموذج الاقتصاد المزدوج الذي قدّمه W. Arthur Lewis في تفسير مسار التحول الهيكلي في الدول النامية، إلا أنه تعرّض لعدة انتقادات جوهرية من الناحيتين النظرية والتطبيقية. فمن أبرز هذه الانتقادات أنه يقوم على تبسيط مفرط للواقع الاقتصادي، من خلال تقسيم الاقتصاد إلى قطاعين فقط (تقليدي وحديث)، في حين أن الواقع أكثر تعقيدًا ويشمل قطاعات وأنماط إنتاج متعددة، بما في ذلك الاقتصاد غير الرسمي الذي لا يندرج بسهولة ضمن هذا التصنيف.

كما يُنتقد النموذج لافتراضه وجود فائض غير محدود من اليد العاملة في القطاع التقليدي يمكن نقله دون التأثير على الإنتاج الزراعي، وهو افتراض غير دقيق في كثير من الحالات، إذ قد يؤدي نزوح العمالة إلى تراجع الإنتاج الزراعي وتهديد الأمن الغذائي. إضافة إلى ذلك، يفترض النموذج أن القطاع الحديث قادر على استيعاب

العمالة الوافدة بشكل مستمر، لكن التجارب الواقعية أظهرت عكس ذلك، حيث تعاني العديد من الدول النامية من بطالة حضرية مرتفعة نتيجة محدودية فرص العمل في القطاع الصناعي.

ومن الانتقادات أيضًا أن النظرية تفترض ثبات الأجور في القطاع الحديث عند مستوى معين، بينما تشير الوقائع إلى أن الأجور قد تتأثر بعوامل متعددة مثل النقابات، والتشريعات، والتضخم، مما يضعف من دقة النموذج. كما أنها تُغفل دور التكنولوجيا ورأس المال البشري في تحديد الإنتاجية، وتركّز بشكل كبير على انتقال العمالة كآلية أساسية للتنمية.

أخيرًا، يُؤخذ على النموذج أنه لا يعطي أهمية كافية للعوامل المؤسسية والسياسية، مثل جودة الحوكمة، وسياسات التعليم، والبنية التحتية، والتي تُعدّ عناصر حاسمة في نجاح عملية التنمية. وعليه، فرغم القيمة التفسيرية لنموذج الاقتصاد المزدوج، إلا أن محدودياته تستدعي استخدامه بحذر، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل اقتصاد وواقعه التنموي

02- النمو غير المتوازن: بلور هيرشمان معالمها بعدما انتقد أقطاب النُّمو والنُّمو المتوازن، وأكد أن الخطة التنموية التي تطبق إستراتيجية النُّمو غير المتوازن المقصود هي أفضل طريقة لتحقيق التقدم؛ ذلك لأن الاستثمار في القطاعات الإستراتيجية الرائدة هو الذي يقود استثمارات جديدة، وأن عملية التنمية تحتاج إلى عدم التوازن في بداية مراحلها؛ حيث ينتقل النُّمو من القطاعات القائدة إلى القطاعات التابعة، وهذا لخلقها الوفرات الخارجية التي تستفيد منها باقي القطاعات، وكل مشروع جديد من شأنه أن يولد وفرات ومزايا (أرباح المنظمين الخواص، والأرباح الاجتماعية) يستفيد منها كل مشروع آخر جديد، وهكذا، كما أن البلدان النامية تحتاج إلى دفعة قوية لتمويل البرنامج الاستثماري الضخم المخصص لبعض الصناعات، وليس كلها، كم أنه لا يوجد أي بلد قادر على توفير التمويل اللازم لكل القطاعات، يتوجب على المخطط الوطني توجيه الاستثمارات لبناء رأس المال الاجتماعي، أو لإقامة النشاطات الإنتاجية المباشرة؛ حيث يخلق أحدها وفرات خارجية، بينما يستفيد منها الآخر، وكل تطور للأول يشجع الاستثمار الخاص، وهذا العمل من شأنه أن يخلق عدم التوازن الاقتصادي الذي يعتبر القوة الدافعة للنمو، وهو يحدث في مستويين، إما اختلال التوازن بين قطاع رأس المال الاجتماعي وقطاع الإنتاج المباشر، أو الاختلال داخل القطاع نفسه، مع اشتراط أن يكون القطاع الرائد يحتوي على أكبر قدر من قوة الدفع للأمام والخلف، فمثلاً يؤدي إنشاء صناعة السيارات إلى خلق صناعة الإطارات والزجاج والبطاريات، كما يؤدي إلى دفع المستثمرين لإنشاء الصناعات الوسيطة.[1]

نقد النظرية: يعاب على النظرية افتراضها تماثل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين كل البلدان أو بعضها (خاصة بين البلدان النامية والصناعية)، هذه الأخيرة التي ورثت نظامًا اقتصاديًّا هشًّا، لعب الاستعمار والظروف التاريخية المرتبطة بنشأة النشاط الاقتصادي دورًا مهمًّا في حالة التخلف التي تعاني منها هذه البلدان، كما أنها أهملت الأخطاءَ التخطيطية في دراسة العلاقات التبادلية بين القطاعات التي يمكن أن تقود إلى الاتجاه

[1] - جلال خشيب، نظرية النمو المتوازن وغير المتوازن، https://goo.su/cuWiWxc

السـلبي في تطور القطاعات نفسـها أو باقي القطاعات التابعة لها، بمعنى: قد تكون قوة الدفع للأمام والخلف ذات أثر سلبي، يعمق أزمة التنمية فيها أكثر فأكثر.

03- السـببية التراكمية: تعدّ مفهوم **السـببية التراكمية** من أبرز المقاربات في تفسـير التفاوتات التنموية، وقد ارتبط أسـاسًـا بأعمال الاقتصـادي Gunnar Myrdal، حيث يقوم على فكرة أن التنمية أو التخلف ليسـت حـالات ثابتـة، بـل هي عمليـات ديناميكيـة تتغـذى على نفسـهـا عبر الزمن. فوفق هـذه النظريـة، فـإن أي تقـدم اقتصـادي في منطقة أو قطاع معيّن يولّد سـلسـلة من الآثار الإيجابية المتراكمة (مثل جذب الاسـتثمار، تحسـين البنيـة التحتيـة، وتـدفق الكفـاءات)، وهو مـا يعزز مزيـدًا من النمو، في حين أن المنـاطق المتخلفـة تعـاني من آثـار سلبية متراكمة (مثل هجرة الأدمغة، ضعف الاستثمار، وتدهور الخدمات)، مما يزيد من تهميشها.

وتُفسَّـر هذه العملية من خلال ما يُعرف بـ**الآثار الانتشـارية (Spread Effects)** و**الآثار الارتدادية (Backwash Effects)**؛ حيث تشـير الأولى إلى المنافع التي قد تنتقل من المناطق المتقدمة إلى المناطق الأقل نموًا، بينما تشـير الثانية إلى سـحب الموارد (رأس المال، العمالة الماهرة) من المناطق الفقيرة نحو المناطق الغنية، وهو ما يعمّق الفجوة التنموية. وغالبًا ما تكون الآثار الارتدادية أقوى من الانتشـارية في المراحل الأولى من التنمية، مما يؤدي إلى تزايد عدم التوازن.

وتؤكد هذه النظرية على أن السـوق وحده لا يضـمن تحقيق التوازن، بل قد يؤدي إلى **تعميق الفوارق الإقليمية والاجتماعية**، لذلك تبرز أهمية تدخل الدولة من خلال سياسـات تنموية تستهدف إعادة توزيع الموارد، وتحفيز الاسـتثمار في المناطق المتأخرة، وتعزيز العدالة المجالية. ورغم أهميتها في تفسـير التفاوتات، إلا أن النظرية تعرّضـت لانتقادات تتعلق بتركيزها الكبير على العوامل الاقتصـادية وإغفالها النسـبي لبعض الأبعاد المؤسـسـية والسياسية، إضافة إلى صعوبة قياس هذه العمليات التراكمية بشكل دقيق.

04- تحليـل الفجوتين: يُعـدّ **تحليـل الفجوتين** (Two-Gap Analysis)من أهم الأدوات التحليليـة في اقتصـاد التنمية، وقد طوّره كلّ من Hollis B. Cheneryو Alan M. Strout، لتفسـير القيود الهيكلية التي تواجه الدول النامية في مسار تحقيق النمو الاقتصادي. ينطلق هذا النموذج من فرضية أساسية مفادها أن التنمية لا تتوقف فقط على توافر الموارد الداخلية، بل تتأثر أيضًا بقيود خارجية، خاصة ما يتعلق بالتمويل والعملات الأجنبية.

يرتكز التحليل على وجود **فجوتين رئيسيتين** تعيقان عملية التنمية:

أولًا: **فجوة الادخـار–الاسـتثمـار**: تظهر هـذه الفجوة عنـدمـا يكون حجم الادخـار المحلي غير كـافٍ لتمويـل الاسـتثمارات الضـرورية لتحقيق النمو. فالدول النامية غالبًا ما تعاني من انخفاض مسـتويات الدخل، مما يؤدي إلى ضـعف القدرة على الادخار، وبالتالي نقص في الموارد المالية المتاحة للاسـتثمار في مشـاريع التنمية. وفي هذه الحالة، تلجأ الدولة إلى مصـادر خارجية مثل القروض، والمسـاعدات الدولية، والاسـتثمار الأجنبي المباشـر لسـد هذه الفجوة.

ثانيًا: فجوة النقد الأجنبي (فجوة التجارة الخارجية): تنشـأ هذه الفجوة عندما تكون عائدات الصـادرات غير كافية لتغطية تكلفة الواردات، خاصة تلك المتعلقة بالسلع الرأسمالية والتكنولوجيا الضرورية للتنمية. فحتى لو

توفرت الموارد المالية محليًا، فإن نقص العملات الأجنبية قد يعيق اســتيراد المعدات والخبرات اللازمة، مما يحدّ من قدرة الاقتصاد على التوسع.

وتكمن أهمية هذا النموذج في أنه يوضّــح أن القيد الحقيقي على النمو قد يكون **داخليًا (نقص الادخار)** أو **خارجيًا (نقص النقد الأجنبي)**، وأن تحديد الفجوة السائدة يساعد في توجيه السياسات الاقتصادية بشكل أكثر دقة. فإذا كانت فجوة الادخار هي المشــكلة الأســاســية، فإن الحل يكمن في تعزيز الادخار المحلي، وتعبئة الموارد الداخلية، وتحســين كفاءة النظام المالي. أما إذا كانت فجوة النقد الأجنبي هي القيد الأهم، فإن التركيز يجب أن يكون على تنمية الصادرات، وتنويع القاعدة الإنتاجية، وجذب العملة الصعبة.

كما يبرز النموذج دور **التمويل الخارجي** كوســيلة لســد هذه الفجوات، لكنه في الوقت نفســه يحذّر ضــمنيًا من مخاطر الاعتماد المفرط عليه، خاصة إذا لم يُستخدم في مشاريع منتجة قادرة على توليد عائدات مستقبلية. وفي هذا السياق، يصبح من الضروري تحقيق توازن بين التمويل الخارجي وتعزيز القدرات الذاتية للاقتصاد.

ورغم الأهمية النظرية والتطبيقية لتحليل الفجوتين، إلا أنه تعرّض لعدة انتقادات؛ من أبرزها **تبســيطه المفرط لو اقع التنمية**، حيث يفترض أن القيود تقتصــر على فجوتين فقط، في حين أن الواقع يشــمل عوامل أخرى مثل ضــعف المؤســســات، والفســاد، ونقص رأس المال البشــري، والتحديات التكنولوجية. كما يُنتقد لاعتماده على فرضــية إمكانية تعويض النقص في الموارد عبر التمويل الخارجي، وهو ما قد يؤدي إلى **تفاقم المديونية الخارجية** وخلق تبعية اقتصــادية. كذلك، لا يأخذ النموذج بعين الاعتبار التقلبات في الأســواق العالمية وتأثيرها على الصادرات والواردات.